الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة زيان عاشور
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

الندوة العلمية الوطنية حول : مستقبل التوازنات المالية في الجزائر في ظل تذبذب أسعار البترول
- مع تحليل البدائل والاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق الإقلاع الاقتصادي-

مداخلة ضمن المحور الرابع :
البدائل والاستراتيجيات الممكن إتباعها من أجل فك الارتباط بالمحروقات.

عنوان المداخلة:

الاستراتيجيات الكفيلة برفع مستوى استخدام المال العام

مقدمة من طرف:

الباحثة : زرقط فايزة
طالبة دكتوراه
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الباحث: رقيق عقبة
طالب دكتوراه
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة زيان عاشور الجلفة
البريد الالكتروني : f.zergot@mail.univ-djelfa.dz

جامعة زيان عاشور الجلفة
البريد الالكتروني :k.reguieg@univ-djelfa.dz

الملخص : لقد عرف الاقتصاد العالمي تحولات عميقة من خلال ما فرضته العولمة الاقتصادية من إعادة توحيد النظام الاقتصادي العالمي على أسس اقتصاد السوق وتحرير التجارة الدولية من فك المحروقات و بروز ما يعرف بالتكتلات الإقليمية، والجزائر تحاول إيجاد مكانا لها في ظل هذه التحولات خاصة وأنها لازالت في مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق والذي أدى إلى تحرير قطاع التجارة الخارجية، واليوم وفي إطار التحرر الاقتصادي تسعى الجزائر إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي وعدم البقاء بمعزل عن التطورات الاقتصادية العالمية، ويبرز ذلك من خلال توقيعها لاتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي والتوجه الى تنويع صادراتها خارج المحروقات وذلك باللجوء الى صناعات متعددة وكذا فتح المجال أمام القطاع السياحي والفلاحي ونهج البدائل الاسلامية الخاصة بالصناعة المالية الإسلامية لاستقطاب الأموال واستثمار المدخرات، لذا سنسقط الضوء في هذه الورقة البحثية عن أهم البدائل المتاحة للخروج من الارتباط بتصدير المحروقات.
كلمات مفتاحية : الاستثمارات السياحية، الاستثمارات الصناعية، الاستثمارات الفلاحية، البدائل الاسلامية.

Abstract:

The global economy has undergone profound transformations through the economic globalization imposed by reuniting the global economic system on the basis of a market economy and liberalizing international trade from the dismantling of fuels and the emergence of what is known as regional blocs, and Algeria is trying to find a place for it in light of these transformations, especially as it is still in a stage The transition to a market economy that led to the liberalization of the foreign trade sector. Today, in the context of economic liberalization, Algeria seeks to integrate into the global economy and not to remain isolated from global economic developments. This is highlighted by its signing of a partnership agreement with the European Union. Going to diversify its exports outside of hydrocarbons by resorting to multiple industries, as well as opening the way for the tourism and agricultural sector and the approach of Islamic alternatives for the Islamic financial industry to attract money and invest savings, so we will shed light in this research paper on the most important alternatives available to exit from the link to export hydrocarbons.

Keywords: tourism investments, industrial investments, agricultural investments, Islamic alternatives.

تمهيد :

يشهد الإقتصاد العالمي تغيرات مستمرة ومتلاحقة خصوصا في مجال التجارة الدولية، حيث شكلت التجارة منذ القديم محور اهتمام وتفكير الإقتصاديين الأوائل بل أكثر من هذا فالتجارة ظلت العنصر الأساسي للبناء الإقتصادي لأي مجتمع ينمو ويتطور مع الأحداث المتعاقبة كتقدم وسائل النقل والمواصلات، وظهور الثورة الصناعية بعدها وبروز ثورة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات الحديثة.

وبما أن العالم يسعى اليوم بكافة الطرق إلى التوسع في التجارة الخارجية للأهمية البالغة التي تكتسيها هذه الأخيرة، إضافة إلى أن المناخ الإقتصادي الدولي في تطور مستمر نحو الإتحاد والتكامل الإقتصادي مما استوجب على الدول النامية ومن بينها الجزائر مواكبة هذا التطور الحاصل.

الجزائر وكباقي دول العالم التي سعت لمواكبة هذا التطور وبعد أن ورثت عقب استقلالها نظاما إقتصاديا سيطر عليه إقتصاد فرنسا في مجال المبادلات التجارية ولكون قطاع التجارة الخارجية المتنفس الوحيد لما يوفره من مدخلات تسمح بتغطية متطلبات الدولة إعتمادا على صادرات من المواد الأولية(البترول والغاز) ، رأت الدولة أن تسير هذا القطاع بانتهاج سياسات مختلفة تتلاءم مع المرحلة الإقتصادية التي تمر بها البلاد فعمدت خلال مسيرات التنموية إلى فرض الرقابة على التجارة الخارجية في مرحلة أولى ثم احتكارها في مرحلة ثاني، .ولكن بعد أزمة الدولار وأزمة النفط في عام 1986 وانخفاض أسعار المحروقات التي انعكست بنقص إيرادات الدولة من التجارة الخارجية، حيث تعتبر المحروقات العنصر الأساسي في إيرادات الدولة من التجارة الخارجية، مما أوقع الجزائر في أزمة مديونية خانقة أدى في آخر المطاف إلى الإستنجاد بالمنظمات المالية الدولية لتحسين مؤشرات الإقتصادية المختلفة وللتخلص من تحكم إيرادات المحروقات فيها، حيث اعتمدت الجزائر على وصفات صندوق النقد الدولي الجاهزة فيما يتعلق بإصلاحها لقطاع التجارة الخارجية والتوجه الى استثمارات في مجالات السياحة والفلاحة وكذا مجالات الصناعات الصغيرة والمتوسطة لتحسين ايرادات ميزان المدفوعات.

إشكالية الدراسة : ومن هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية :

ماهي استراتيجية الجزائر لفك الارتباط بالمحروقات في ظل التحديات الاقليمية والعالمية في مجال التصدير؟

الأسئلة الفرعية :لمعالجة هذه الإشكالية يجب طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ماهي أنواع الاستثمارات التي يمكن انتهاجها للخروج من الاستثمار في قطاع المحروقات؟
2. ماهي البدائل الأخرى غير الاستثمارات الممكن اتباعها للخروج من الاعتماد الكلي على قطاع المحروقات؟

الفرضيات:

1. هناك استثمارات سياحية وفلاحية وأخرى صناعية خاصة الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي يمكن اعتمادها لفك الارتباط بالمحروقات في الجزائر.
2. هناك عدة أساليب أخرى غير الاستثمارات ممكن اتباعها وهي الصناعة المالية الإسلامية والتي من شأنها أن تنتهج لاصلاح المنظومة الاقتصادية في الجزائر سيما وقد لاقت رواجا كبيرا في العديد من الدول وحتى غير الإسلامية منها.

منهج الدراسة :

استخدمنا في هذه الورقة البحثية المنهج الوصفي كمنهج اساسي نسعى من خلاله الى اظهار أهم السياسات والبرامج الاصلاحية التي من شأنها أن تنتهج في الجزائر لفك الارتباط بتصدير المحروقات وتعزيز التجارة الخارجية ، كما غلب على الدراسة الاسلوب التحليلي من اجل ابراز أهم الاحصائيات التي تخص واقع التجار خارج قطاع المحروقات.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى تحقيق ما يلي:

- محاولة ايجاد أسس قوية لتعزيز ميزان المبادلات الخارجية بصفة دائمة وفعالة مما يحد من خطوة الصدمات التي يتلقاها الاقتصاد الجزائري من الخارج.
- رصد تطورات حجم صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات.
- تحديد مدى جاهزية الاقتصاد الجزائري للتصدي لمثل أزمة 1986.

وللإجابة على التساؤلات السابقة تم تقسيم الورقة البحثية إلى أربعة محاور هي:

أولا: الاستثمار السياحي.

ثانيا : الاستثمار الفلاحي.

ثالثا : الاستثمار الصناعي.

رابعا: تطبيق المالية الإسلامية باتباع منهج دول رائدة في هذا المجال(البنوك الإسلامية- التأمين التكافلي- الصكوك).

أولا: الاستثمار السياحي

1- مفهوم الاستثمار السياحي

تعتبر السياحة مورد أساسي لأغلب دول العالم و بالخصوص في مجال جذب العملة الصعبة ويمكن تعريفها بانها" مجموع العلاقات و الظواهر التي تترتب مع السفر وعلى إقامة مؤقتة لشخص اجنبي في مكان ما طالما ان هذه الإقامة المؤقتة لم ترتبط بنشاط يغل ربحا لهذا الأجنبي[1] " ، يعني انه مادامت النشاطات التي يقوم بها الشخص في غير بلاده لا تدر عليه ربحا فانه يمكننا القول ان وجوده المؤقت في هذا البلد يعتبر سياحة .

اما الاستثمار السياحي هو القاعدة او الأرضية الصلبة لوجود سياحة متطورة وذلك لما يوفره من شروط أساسية لتنمية و تطوير هذا القطاع ، بهدف جذب اكبر عدد ممكن من السياح، وتشمل الاستثمارات السياحية مختلف النشاطات المرتبطة مباشرة بالقطاع السياحي ، فالاستثمار يخص بناء وحدات فندقية و شبه فندقية ، وكذلك المساهمة في تحسين الهياكل القاعدية التهيئة العمرانية ، مؤسسات الطاقة ، الهياكل القاعدية الخاصة بالنقل والاتصالات[2].

2- الدور التنموي لاستثمار السياحي

يمكن تلخيص دور السياحة الذي تلعبه في قضايا التنمية فيما يلي:

2-1- تدفق رؤوس الاموال الاجنبية

تساهم السياحة في التدفقات النقدية الأجنبية المحصلة في سواء من مساهمة رؤوس الاموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة أو الايرادات السياحية التي تحصلت عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول و ايرادات أخرى المتعلقة بالفنادق و الانفاق اليومي مقابل الخدمات السياحية و فروق تحويل العملة...، تظهر الاحصائيات المتعلقة بالسياحة الأثر الاقتصادي لها في زيادة الايرادات السياحية من النقد الاجنبي، و اصبحت السياحة تمثل مصدر للنقد الاجنبي لحوالي 38% من حول العالم و من اكبر 5 مصادر لبقية الدول[3].

2-2- تشغيل الايدي العاملة

تعتبر السياحة من أكبر القطاعات الاقتصادية في توفير فرص العمل فالإحصائيات تشير ان عدد العاملين في قطاع السياحة بصورة مباشرة أو غير مباشرة 11% من قوى اليد العاملة في العالم وأصبح لها دور أساسي في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، اذا أن كل شخص يعمل مباشرة في قطاع السياحة يشكل فرص عمل جديدة بتشغيل 5.3 مليون شخص بصورة غير مباشرة في قطاعات اخرى و بكونها قادرة على جلب تدفقات نقدية بنسبة تعادل أو تفوق مداخيل المحروقات[4].

2-3- المساهمة في تحقيق و تنمية التوازن الاقتصادي بين المناطق

ان الاستثمار في المواقع السياحية على كافة مناطق الوطن يساهم في تنمية و تطوير هذه الاقاليم بشكل متوازن و يعمل على خلق فرص عمل و تحسين مستوى المعيشة و كذا استغلال الموارد الطبيعية المتاحة في هذه الاقاليم.

وبما ان تحقيق تنمية اقتصادية لمختلف الاقاليم يساهم في تحقيق توازن وطني و تطوير هذا النشاط السياحي ينجر عنه مجموعة من المنافع كالتشجيع على استثمار رؤوس الاموال و تنويع استخداماتها واستغلال الموارد الطبيعية، مما يسمح بارتفاع حصيلة الدولة من الايرادات[5].

كما تساهم السياحة في التنمية الاجتماعية و الثقافية و من جانب اخر كالتالي[6]:

2-4- التنمية الثقافية

- تعمل على تنمية الوعي الثقافي للمواطنين؛
- توفر التمويل اللازم للحفاظ على التراث و الآثار؛
- تعمل على تبادل و تنمية الثقافات و الخبرات بين السائح و أصحاب المنطقة.

حيث يعد الوعي الثقافي عنصر أساسي ومهم لتقارب المسافات الاجتماعية بين الشعوب ويعمل على دعم التراث الانساني واتساع الحلقة الحضارية على مستوى العالم وبالتالي تصبح السياحة تعمل على اكتساب الاحترام والتعاون المتبادل وتبادل المعارف والقيم الثقافية، والاهتمام بالقيم الجمالية والمعالم الفنية بالإضافة الى احياء بعض العادات الدينية والانشطة التي تجذب السواح وتسمح بانتقال التراث الاجتماعي الاجيال[7].

نجد ان للسياحة انعكاس كبير على الاقتصاد في دول العالم بل وبعض الدول تعتبر المصدر الوحيد لتنمية اقتصادها مثل مصر وتونس اما بالنسبة للجزائر فاقتصادها ريعي أي تعتمد على قطاع المحروقات ، فما حال القطاع السياحي في الجزائر ؟ ولنرى تأثير هذا القطاع في الجزائر سندرس مساهمته في الناتج الإجمالي و أيضا مساهمته في التشغيل .

3- مساهمة السياحة الجزائرية في الناتج المحلي الاجمالي و التشغيل خلال الفترة (2000-2015)

هذا الجدول يوضع مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي و كذا في نسبة توفيره لمناصب العمل.

الجدول رقم 01:مؤشرات أداء القطاع السياحي في الجزائر خلال 2000-2015

السنوات	مساهمة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي (%	مساهمة السياحة في التشغيل	
		العاملين المباشرين	اجمالي العاملين
2000	3,1	1547	3294
2001	3,2	1663	3383
2002	3,3	1805	3793
2003	3,4	1804	4028
2004	3,6	2275	5181

5280	2589	3,9	**2005**
5763	2390	3,3	**2006**
5462	2254	3,2	**2007**
5150	2277	3,1	**2008**
5932	2692	3,7	**2009**
5394	2541	3,4	**2010**
5354	2666	3,3	**2011**
5830	2922	3,3	**2012**
6345	3214	3,6	**2013**
6044	3059	3,3	**2014**
6283	3273	3,5	**2015**

المصدر: عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد4،2016، ص79.

ويمكن توضيح مساهمة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015) من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 01: نسب مساهمة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي خلال 2000-2015

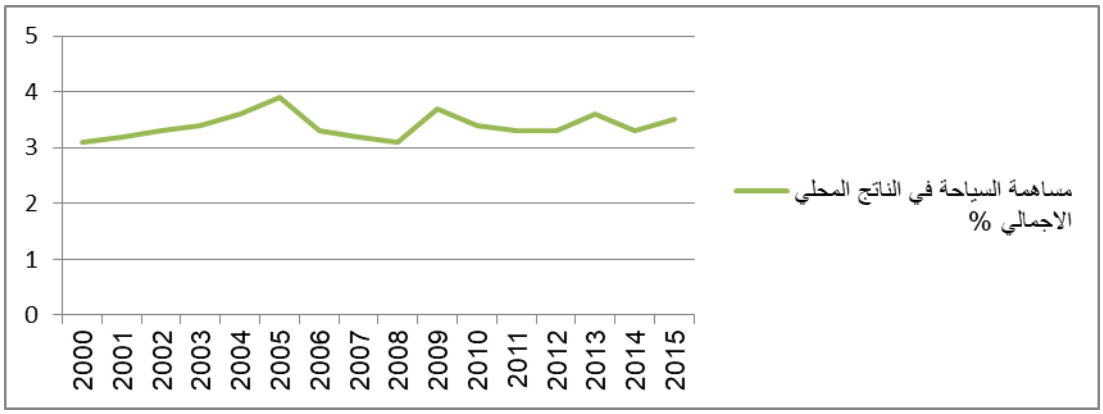

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01

نلاحظ في هذه الفترة ضعف مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي وهذا يعود الى عدم تنمية هذا القطاع رغم توفر بيئات متنوعة لتطوير هذا القطاع ويعود عدم الاهتمام لاعتماد الدولة على قطاع المحروقات الذي يحتل النسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي .

ثانيا: الاستثمار الفلاحي

تعتبر الفلاحة احد بدائل القطاع البترولي حيث ان ركزت عليها الحكومات واقدمت على سياسات تنموية فعالة لم تحقق الاكتفاء الذاتي في المنتوجات الزراعية وفقط بل سوف تصبح مصدرا هاما للعملة الصعبة .

ويقصد بالتنمية الفلاحية عملية إدارة معدلات النمو بهدف الدخول بهذا القطاع إلى مرحلة التقدم الفلاحي من خلال زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية، وذلك بزيادة رقعة الأراضي المزروعة و/أومن خلال زيادة التكثيف الرأسمالي وضخ جرعات من التقدم التكنولوجي[8].

1- دور الفلاحة في تحقيق التنمية الاقتصادية

يلعب القطاع الفلاحي دورا هاما في التنمية الاقتصادية، وفي رفع عجلتها في معظم دول العالم وخاصة الدول النامية، وذلك من خلال إسهام الموارد الاقتصادية الفلاحية ومعطياتها الإنتاجية سواء على صعيد المحاصيل الفلاحية أو

المنتجات الحيوانية في التأثير على المتغيرات الآتية:

1-1 توفير الاحتياجات الغذائية للسكان: للتنمية الفلاحية أهمية كبيرة في توفير السلع الفلاحية الغذائية والمنتجات الحيوانية، سواء من خلال رفع الإنتاجية باستخدام الوسائل الإنتاجية الحديثة، أو زيادة الرقعة الفلاحية، حيث يؤدي كل منهما إلى زيادة حجم الناتج من السلع الفلاحية لمقابلة الطلب المتزايد عليها.

1-2 **توفير الموارد النقدية**: يلعب القطاع دورا هاما في توفير الموارد النقدية واستخدامها في توفير الاحتياجات الأساسية للتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال التوسع في إنتاج المحاصيل التصديرية وإنتاج بعض المحاصيل الفلاحية وتوجيهها لأغراض التصدير.

1-3 **تموين الصناعة بالمواد الأولية الفلاحية**: تحتل المحاصيل الفلاحية مكانة هامة في مجال التنمية الصناعية، لما تقدمه من منتجات فلاحية كمدخلات في العمليات الإنتاجية الصناعية، إذ يتوقف النمو في مجال الصناعات الغذائية على النمو المحقق في المنتجات المرتبطة بما يقدمه القطاع الفلاحي.

1-4 **القطاع الفلاحي سوق للسلع غير الفلاحية :**إن تحقيق معدلات نمو مناسبة في إنتاج المنتجات الفلاحية، سيترتب عليه زيادة في دخول الفلاحين ومن ثم فإن التنمية الفلاحية ستؤدي إلى زيادة الطلب الفعال للسلع غير الفلاحية، مما يؤدي إلى توسيع السوق، كما أن عملية تطوير الفلاحة تتطلب استخدام أوسع للأسمدة والمبيدات والآلات والمعدات الفلاحية مما يعني توسع في الطلب على هذه المنتجات التي توفرها الصناعة[9].

1-5 **توفير مناصب شغل:** بما أن الزراعة تتميز بكثافة اليد العاملة فيها خاصة في الدول النامية فهي توفير فرص عمل لشريحة واسعة من السكان ، فالزراعة تعتبر من بين مصادر كسب الرزق لحوالي86% من سكان المناطق الريفية فهي تتيح فرص العمل لما يبلغ 3.1 بليون من أصحاب الحيازات الصغيرة والعاملين من غير مالكي الأراضي[10].

بالرغم من هذه الفوائد العديدة للتنمية الزراعية في اقتصادات الدول الا انها لم تلاقي الاهتمام الكافي في الجزائر حيث لا تساهم الا بنسبة قليلة في الاقتصاد وسنرى هذا في العنوان التالي .

2- مساهمة القطاع الفلاحي والريفي في الانتاج المحلي الاجمالي:

جدول رقم(03): تطور الانتاج الزراعي و مساهمته في الناتج الداخلي الخام خلال2010-2013

السنة	**الإنتاج الزراعي** (مليون دينار)	**نسبة النمو%**	نسبة المساهمة
2010	1015258.8	9.01	10.88
2011	1183216.1	16.54	9.75
2012	1421693.3	20.15	10.56
2013	1627762	14.49	11.58
Source : Office National des Statistiques, Les Comptes Economiques de 2000 à 2013, P17			

من تتبع الإحصائيات الواردة في الجدول نلاحظ أن المعطيات والإحصائيات لوزارة الفلاحة أن الإنتاج الوطني عرف تذبذبا في نمو الإنتاج الفلاحي، وهذا ما أدى إلى زيادة في معدل نمو الإنتاج الزراعي في السنوات العشر - 2010 (2000) من 7,3% الى 9.01 % سنة 2010 ، و 20.15 % سنة 2012 ، بعدما كان16.54 % في السنة التي قبلها2011. و انخفض إلى 14.49% سنة 2013 وهذا لعدة اسباب لعل اهمها التغيرات المناخية و التذبب في هطول الامطار والجفاف الذي تعاني منه البلاد في هذا السنوات، اما بالنسبة لمساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي بصفة عامة فهي نسبة ضعيفة جدا وهذا راجع لضعف السياسات التنموية الموجه للقطاع الفلاحي في الجزائر .

ثانيا: مساهمة القطاع الفلاحي والريفي في التشغيل.

انخفض المستوى العام للبطالة إذ بلغ 9.8% سنة 2013. غير أن معدل بطالة الشباب (15-24 عاما) والنساء يظل مرتفعا، إذ بلغ على التوالي 21,5 % و17% سنة 2011. وتتركز حدة البطالة في المناطق الريفية الصحراوية حيث بلغ معدل الفقر 11% سنة 2008. ومثلت الاعانات المعممة والتحويلات الاجتماعية أزيد من 28 % من الناتج المحلي الاجمالي لسنة 2012. ومن أجل تقليص التفاوتات بين الجهات، تعتزم الحكومة تطوير الانشطة الانتاجية وخلق أقطاب اقتصادية بالعديد من الولايات خاصة الاكثر حرمانا في ما يتعلق بالشغل والتنمية.[11]

مساهمة القطاع الفلاحي والريفي في القضاء على الفقر.

الجدول رقم (05): معدلات الفقر في الجزائر(2008-2013)

السنة	2009	2010	2011	2012	2013

النسبة	11.1%	9.8%	6.2%	5.20%	5.03%
حاج قويدر قورين: ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة ، البطالة والتضخم , أكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية أ/ قسم العلوم الاقتصادية و القانونية العدد 12 جوان 2014، ص 19					

إن تركز الفقر على مستوى الأرياف يعكس في الواقع اختلال جوهري في المسار التنموي من حيث ضمان العدالة والتوازن الإقليمي. فاستمرار تركيز المشاريع الاستثمارية بالمدن الكبرى، وخاصة المدن الساحلية، يعني صراحة تعميق عدم تكافؤ الفرص وتهميش الريفيين، والحديث عن تخفيض معدل البطالة في الجزائر وحسب حصيلة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للسداسي الأول 2012، هناك 61,12% من المشاريع مواطنة بولايات الشمال (2722 مشروعا)، في حين لم تحظى ولايات الهضاب العليا سوى بنسبة 21% (936 مشروعا)، وولايات الجنوب بنسبة 17,8% (795 مشروعا)، مع الإشارة إلى أن جل الفضاءات الريفية متواجدة بالهضاب العليا والجنوب (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الجزائر، 2012).

ثانيا: الاستثمار الصناعي :

1- مفهوم التصنيع

التصنيع هو عملية[12] يتبعها تغير في تركيب الهيكل الإقتصادي للدول ، ومؤشر الى نسبة الزيادة في الدخل الوطني، الناشئة عن القطاع الصناعي

ان عملية التصنيع لا تعني مجرد نشاط اقتصادي بحث ، فهو اكبر من ذلك بكثير . فعملية التصنيع بمعناها الواسع هي عملية تحول اجتماعي يشمل التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي ، فالتصنيع يلزمه المزيد من التخصص في اقتصاديات الانتاج بحيث يتماشى مع متطلبات الأسواق العالمية والمحلية وزيادة ما يضيفه الانتاج الصناعي لمجموع الدخل القومي ، ورفع قدرته على استيعاب القدر الأكبر من المصادر المتاحة ، مثل المواد الأولية والطاقة البشرية ، كما انا التصنيع يقتضي إستخدام معطيات العلم والتكنولوجيا في الانتاج الصناعي ، مما يؤدي الى انتاج متطور واستخدام الطرق التكنولوجيا الحديثة ، كما يتطلب استخدام الاساليب الحديثة في الادارة وتنظيم عمليات الإنتاج ، بما يؤدي الى زيادة الانتاج وارتفاع الجودة . وانتشار الأسلوب الصناعي الى باقي الأنشطة الإقتصادية يعتبر تحولا اجتماعيا كبي ا ر نحو المجتمع الحضري

2- استراتيجية التصنيع لتطوير القطاع الصناعي[13]

إن نجاح قطاع التصنيع في عملية التنمية يتوقف على الاستراتيجية الملائمة التي يجب تبنيها والتي تتلاءم وظروفنا وعلى المثابرة والتصميم على تنفيذها ، وبقدر ما تكون الاستراتيجية منسجمة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي نعيشها في دولتنا الفلسطينية المستقبلية ، تفرض ايضاً الضرورة أن يراعى التصنيع الظروف الاقتصادية والإقليمية والدولية التي تؤثر على بلدنا السائر في طريق النمو .

ومن هنا ينبغي على استراتيجية التصنيع أن تحدد أهم القضايا المتعلقة بالتصنيع مثل أهداف التصنيع الآنية والبعيدة المدى ، وتحديد المشاكل التي يواجهها القطاع الصناعي وكيفية مواجهتها وتحديد الأولويات التي تحدد الحلقة المركزية في التطور الصناعي ونوع الصناعات القيادية وبالتالي البدء في تنفيذها ، كما ينبغي على الاستراتيجية أن تحدد أنماط التكنولوجيا الملائمة .

ويسود الفكر الاقتصادي في هذا المجال استراتيجية هي الإحلال محل الواردات وستراتيجية التصنيع للخارج (التصنيع من أجل التصدير)

ولعل الاستراتيجية الأكثر ملائمة لواقعنا الاقتصادي في مجال تطوير القطاع الصناعي هي استراتيجية التصنيع التي تعمل على خلق توازن مقبول بين الإحلال محل الواردات والتوجه الخارجي للتصدير .

ولعل هذا التوجه يعمل على تحقيق كثيراً من الأهداف فيما يتعلق بتطوير القطاع الصناعي منها:

- العمل على ربط الإنتاج الوطني بالحاجات المحلية ، وبالتالي التخلص من نمط الاستهلاك المستورد ، وبالتالي زيادة الطاقة الصناعية القادرة على نقل الاقتصاد الفلسطيني تدريجياً على مراحل النمو الذاتي .
- تحسين وترشيد الاستفادة من الموارد المحلية وبخاصة المواد الخام ، إذ أن تصنيع المواد محلياً وما يترتب على ذلك من تحسين شروط التبادل في الأسواق الخارجية ، وتحقيق وفورات أكبر تزيد من قدرة الاقتصاد على تعجيل عملية التراكم الضرورية لتمويل التنمية .
- تطوير الصناعات التحويلية وذلك لكون هذه الصناعات تتمتع بارتباطات أمامية وخلفية ومتشعبة بين فروع القطاع الصناعي نفسه وبين قطاعات الاقتصاد الأخرى وبخاصة القطاع الزراعي الأمر الذي يعني تطوير تلك الصناعات سيعمل على تعميق الترابط في الاقتصاد الوطني من خلال التبادل بين فروعه .
- ستعمل تلك الاستراتيجية على مواجهة الاختلالات والتشوهات في القطاع الصناعي وبالتالي إعادة هيكلة القطاع الصناعي ليواجه متطلبات المرحلة قصيرة الأجل وفي نفس الوقت يعمل على تطوير الصناعات ذات الطابع التصديري في الأجل الطويل .
- من خلال استراتيجية التصنيع المنشودة تلك سيكون باستطاعتنا إيجاد فرص عمل لاستيعاب نسبة البطالة العالية التي يواجهها اقتصادنا الوطني وزيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي .

- **آفاق تطوير القطاع الصناعي**

إن عملية النهوض بالقطاع الصناعي[14] وتطويره تتطلب ما يلي :

- إن أعداد أي برنامج تنموي يهدف إلى تنمية وتطوير القطاع في فلسطين لابد أن يأخذ بعين الاعتبار الظروف والواقع والمشاكل التي يعانيها القطاع الصناعي من جانب والاقتصاد الفلسطيني من جانب آخر .
- إن تنمية القطاع الصناعي مرتبط بشكل أساسي باستراتيجية التنمية الشاملة ودور القطاع الصناعي فيها بالإضافة إلى شكل وطبيعة وفلسفة الاستراتيجية المناسبة للتصنيع في ظل الفترة الانتقالية والفترة الدائمة (الأجل القصير والأجل الطويل)
- إن تنمية القطاع الصناعي مرتبط بشكل أساسي بحجم الاستثمارات التي يجب توظيفها في الصناعة وتهيئة المناخ الاستثماري المناسب الذي يعمل على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وهذا لا يتأتى إلا من خلال إعادة التشريعات والقوانين التي توفر المناخ الجيد . وفي هذا السياق لابد أن يلعب القطاع الخاص دوره الريادي في تمويل القطاع الصناعي وهذا يتطلب من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية أن تقدم كل التسهيلات للقطاع الخاص لكي يقوم بدوره القيادي في عملية التنمية الفلسطينية الشاملة . بالإضافة إلى العمل على إنشاء بنك التنمية الصناعي وذلك لتقديم التسهيلات والقروض الميسرة لرجال الأعمال والصناعيين لتمويل الصناعات الجديدة ذات البعد الاستراتيجي ودعم الصناعات القائمة لتطوير أدائها وزيادة إنتاجها .
- إن عملية النهوض بالقطاع الصناعي تتطلب العمل على فك الارتباط والتداخل القائم مع الهياكل الاقتصادية والصناعات الإسرائيلية ، وبالتالي التركيز على اختيار الصناعات التي من شأنها أن تخفف بصورة تدريجية من الاعتماد على الصناعات الإسرائيلية .
- التركيز على الصناعات الاستهلاكية والريفية والحرفية والتقليدية لما لها من مزايا نسبية ومطلقة على الصناعات الإسرائيلية المماثلة .
- الاهتمام بالصناعات الصغيرة الحجم وتوفير كل الدعم لها وذلك لما لها من دور كبير في خلق فرص عمل – خاصة أن معظم الدول النامية والمتقدمة في وقتنا الحاضر تقدم كل الدعم لتلك الصناعات وبالتالي فإن إقامة حاضنات لدعم الأعمال الصغيرة وإيجاد مؤسسات إقراض لدعم وتمويل المشاريع الصغيرة تعتبر ضرورة لدعم تلك الصناعات لكي يقوم بدورها الريادي في ظل ظروفنا .

- دعم المراكز المهنية والمعاهد الصناعية المتخصصة وإنشاء المزيد منها لتوفير الكوادر الفنية والإدارية اللازمة لعملية الإنماء الصناعي ، بالإضافة إلى إقامة مراكز للدراسات والاستشارات الصناعية وتقديم الاستشارات الصناعية للمصانع وتوفير التدريب المهني والإداري للعاملين في قطاع الصناعة والقيام بأعمال البحث والتطوير والجودة .
- الاهتمام بالصناعات ذات الطابع التصديري وبالتالي العمل على إيجاد حلول لمشكلة تسويق منتوجاتنا الصناعية وذلك من خلال البحث عن أسواق خارجية عربية ودولية .
- الاهتمام بالبنية التحية للقطاع الصناعي وذلك من خلال إنشاء مناطق صناعية حدودية أو محلية بحيث يتم تأجيرها للقطاع الخاص بأسعار معقولة وتقديم الخدمات فيها أيضاً بأسعار تشجيعية وتقديم كل التسهيلات الجمركية والضرائبية لتشجيع عملية الاستثمار في المناطق الصناعية .

تلك صورة مبسطة لاستراتيجية التصنيع المناسبة والأسس اللازمة للقيام بعملية النهوض والتطوير الصناعي والتي لا يمكن أن تتم ألا من خلال تظافر كل الجهود سواء كانت حكومية أو من القطاع الخاص لتنمية القطاع الصناعي لكي يساهم بدوره الريادي في عملية التنمية الشاملة .

رابعا: تطبيق المالية الإسلامية باتباع منهج دول رائدة في هذا المجال:(البنوك الإسلامية، التأمين التكافلي، الصكوك الاسلامية)

1- البنوك الاسلامية

1-1 مفهوم المصارف الاسلامية

لا يوجد تعريف محدد للمصارف الاسلامية[15] متفق عليو لكن بشكل عام أنها مؤسسات مالية ومصرفية لا تتعامل بالربا أخذا أو عطاء وهي مؤسسات وبنوك ينص قانون انشائها ونظامها الأساسي صراحة التام مبادئ الشريعة الاسلامية وغايتها تجميع الأموال وتوظيفها بما يخدم الفرد والمجتمع ويتفق مع الشريعة الاسلامية5 هو المصرف الذي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الاسلامية في جميع معاملاته المصرفية والاستثمارية، من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائم على مبدأ المشاركة في الربح أو الخسارة، ومن خلال اطار الوكالة بنوعها العمة والخاصة.

وفي تعريف أهداف المصارف الاسلامية يجب أن نشير الى الأهداف تنبع من مشكلات قائمة بالفعل في المجتمع، فالمشكلة تعبر عن حاجة أو رغبة قائمة بحيث تكون الحاجة هي الأهداف، والتوصل لأسلوب اشباع. هذه الحاجة هو الحل، وقد كانت من اهم حاجات المجتمعات الاسلامية وجود جهاز مصرفي يعمل طبقا لأحكام الشريعة الاسلامية ويقوم بحفظ أمواله واستثماراتها، بالإضافة الى توفير التمويل اللازم للمستثمرين بعيدا عن شبهة الربا.

2-1 خصائص المصارف الاسلامية وأهدافها[16]

- عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاءا
- الالتزام التام بقاعدة الحلال والحرام
- المصارف الاسلامية تحرم الاكتناز وتحاربه
- المصارف الاسلامية تجمع الادخار غير المستحدثة المجمدة
- المصارف الاسلامية توفر التمويل اللازم للنشاطات الأكثر نفعا للفرد والمجتمع
- لا يعتبر الربح هدف أساسي للمصارف الاسلامية بل هدفها تنمية خدمة المجتمع
- تقديم الخدمات الاجتماعية من خلال القروض الحسنة
- نفع المساهمين والمتعاملين والمجتمع والاقتصاد ككل

وتتمثل الخدمات المصرفية بدون فائدة فيما يلي

- الائتمان التعهدي
- الاعتمادات المستندية
- خطابات الضمان
- التعامل بالأوراق المالية
- بيع وشراء العملات الأجنبية بسعر الصرف الفوري لأنها جائزة شرعا وليست من الأجناس الربوية
- اجراءات التحويلات الداخلية والخارجية وهي مشروعة مقابل أجر

3-1 أهمية المصارف الاسلامية [17]

أوجدت المصارف الاسلامية نوعا من التعامل المصرفي لم يكن موجودا قبل ذلك في القطاع المصرفي التقليدي فقد أدخلت المصارف الاسلامية أسس المتعامل بين المصارف والتعامل تعتمد على المشاركة في الأرباح والخسائر بالإضافة الى المشاركة في الجهد من قبل المصرف والمتعامل، بدل من الأسس التعامل التقليدي القائم على مبدأ المديونية (مدين/ دائن) وتقديم الأموال فقط دون المشاركة في العمل، كما أوجدت المصارف الاسلامية أنظمة التعامل الاستثماري في جميع القطاعات الاقتصادية وهي صيغ الاستثمار الاسلامية(المرابحة/ المضاربة/ الاستصناع/ التأجير.....) الى غير ذلك من أنواع صيغ الاستثمار التي تصلح للاستخدام في كافة الأنشطة.

وترجع أهمية وجود المصارف الاسلامية ال ما يلي :

- ✓ تلبية رغبة المجتمعات الاسلامية في ايجاد قنوات للتعامل المصرفي بعيدا عن استخدام أسعار الفائدة.
- ✓ ايجاد مجال لتطبيق فقه المعاملات في الأنشطة المصرفية.

تعد المصارف الاسلامية التطبيق العملي لأسس الاقتصاد الاسلامي.

2- التأمين التكافلي

التأمين التكافلي الاسلامي[18] : انبثقت فكرة التامين التكافلي /الاسلامي من التأمين التعاوني التقليدي ولكنه لا يقتصر على أصحاب مهنة معينة أوشريحة معينة من المجتمع ، فهو أشمل وأعم بحيث يلبي حاجة المجتمع من افراد ومؤسسات وشركات وغير ذلك ، كما أنه ينسجم مع أحكام وقواعد الشريعة الاسلامية الغراء.

والتأمين التكافلي له قواعد وأسس يحرص ممارسوه والمشاركين به على تطبيقها أشد الحرص وهي :

الضمان المشترك/المتبادل: ويقصد به دفع قيمة الخسارة من الصندوق المشترك الذي كان قد تم تأسيسه من اشتراكات أو تبرعات حملة وثائق التكافل بحيث تتوزع المسؤولية على حملة وثائق التكافل ويشترك الجميع في دفع الخسائر وهكذا يكون حملة الوثائق هم الضامنون والمؤمّن لهم في نفس الوقت ، ويكون المؤمّن (شركة التأمين) مسؤولاً عن ادارة عمليات التأمين لمصلحة كافة المشاركين .

ملكية صندوق التكافل:تعود ملكية صندوق التكافل الى حملة وثائق التكافل أنفسهم ، وهم بهذه الصفة يستحقون عوائده دون غيرهم، وكذلك فان الأموال المتبقية في هذا الصندوق في نهاية المدة (الفائض التأميني) تعود لهم وتوزع عليهم.

ازالة الجهالة أو الغـرر: مصدر الأموال الموجودة في صندوق التكافل هو تبرعات/ اشتراكات قام بدفعها حملة وثائق التكافل عن طيب خاطر بغرض مساعدة بعضهم، الذين قد يتعرضون لخسارة مالية نتيجة ممارسة أعمالهم المتنوعة.

ادارة صندوق التكافل : المؤمّن (شركة التأمين التكافلي) هو المسؤول عن ادارة أموال الصندوق المشار اليه أعلاه بموجب النظام الذي تم اختياره سواء كان نظام الوكالة بأجر معلوم أو المضاربة الشرعية أو النظام المختلط الذي سيأتي ذكرها لاحقا .

الاستـثـمـــار : يشترط في الاستثمارات التي تنبثق عن أعمال الصندوق أن تكون منسجمة مع أحكام الشريعة الاسلامية وأن تبتعد بشكل خاص عن الربا أو المحرمات. وكذلك فان رأس مال المؤمّن/ شركة التأمين يجب أن يستثمر بطرق شرعية بعيدا عن الربا أو التجارة المحرمة.

الرقـابة الشرعيـة : يجب على كل مؤمّن / شركة تأمين تكافلي أن يحرص على وجود هيئة رقابة شرعية مهمتها مراقبة أعمال الشركة للتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة الاسلامية الغراء ولا يجوز لأحد أن يتدخل في فتاوى وقرارات هذه الهيئة وعلى المؤمّن التقيد بهذه الفتاوى والقرارات

2-2 تطور التأمين الاسلامي التكافلي

بدأ التأمين الاسلامي في الثلث الأخير من القرن الماضي[19] وتحديدا في سنة 1979م وكانت البداية في السودان كما اسلفنا ، أي انه مضى على العمل في التأمين الاسلامي حوالي ثلاثة عقود، تطور من خلالها هذا التأمين من جميع النواحي :

- عدد الشركات : من شركتين في عام1979م الى 173 شركة حتى نهاية عام 2008م .
- أقساط التأمين (الاشتراكات) : بلغت حتى نهاية 2007م حوالي ثلاثة ونصف بليون دولار .
- الانتـشـار : من دولتين عام 1979 الى 33 دولة في العالم حتى عام 2009 .
- عدد الموظفين : لايقل عن سبعة آلاف موظف حتى عام 2009م .

3- الصكوك الاسلامية

3-1 تعريف الصكوك الإسلامية

الصكوك[20] التي تصدر اليوم عن الشركات والحكومات وهي موضوع هذه الورقة يمكن تعريفها بأنها: أوراق مالية ذات مدة قابلة للتداول تثبت ملكية حاملها لأصل مولد لدخل دوري، وتتميز من الناحية المالية عن الأوراق الأخرى المتداولة في الأسواق بأنها:

- ذات مخاطر متدنية (مقارنة بالأسهم) إذ ان سعرها في التداول قليل التغير ولذلك يمكن لحاملها الحصول على السيولة من بيعها في سوق التداول في أي وقت دون خسارة.
- أنها ذات إيراد قابل للتوقع (مقارنة بالأسهم) فالدخل الدوري الذي يتحقق لحملة الصكوك يكون مصدره أصل أو استثمار يولد تدفقات نقدية ثابتة مثل الإيجارات الدورية في الصكوك التي يكون أساس إصدارها أصولاً مؤجرة، أو أنواع الصكوك الأخرى يكون للدخل الدوري مصادر تحقق له الاستقرار النسبي بحيث تجعله قابلاً للتوقع.
- إنها تنتهي استرداد حامل الصك لرأسماله في نهاية المدة المحددة للصكوك وفي التطبيقات الصحيحة، لا يكن ذلك على أساس الضمان (أي ان يضمن مصدر الصكوك رأس المال) وإنما مردَّه طبيعة الاستثمار وهيكل الاصدار ويستثنى ن ذلك حالات التعدي والتفريط.

3-2 الصكوك والأسهم

الأسهم هي الأوراق المالية الأساسية[21] في هيكل رأس مال الشركات المساهمة، وتمثل الأسهم وثائق ملكية الشركة، فحملة الأسهم هم ملاك الشركة المصدرة لتلك الأسهم،"والمحل المتعاقد عليه في بيع السهم" كما ورد في قرار المجمع الفقهي الإسلامي الدولي "هو الحصة الشائعة في أصول الشركة وشهادة السهم عبارة عن وثيقة للحق في تلك الحصة.

وأسهم الشركات المساهمة العامة تتداول في أسواق منظمة (هي البورصات ونحوها) وتحدد قوى العرض والطلب المتأثرة بالمعلومات عن الشركة وعن الوضع العام للاقتصاد سعر السهم في السوق، أما الريع الدوري المتحقق لحملة الأسهم فهو معتمد على معطيات نشاط الشركة. والناس يشترون الأسهم للحصول على ذلك الريع وكذا الاستفادة من تغير السعر للسهم في السوق بالزيادة وكليهما يصعب توقعه بصورة دقيقة مما يجعل أسعار الأسهم عرضه للتقلبات. ولذلك يوصف الاستثمار في الأسهم انه عالي المخاطر.

والصكوك تشبه الأسهم من أوجه وتختلف عنها من أوجه، فالشبه فيها يرجع إلى ان كليهما يمثل ملكية أصول مدرّة لعائد، أو المشاركة في رأسمال مشروع مربح أما الاختلاف فهو من نواحٍ منها ان هيكل إصدار الصكوك يجعل العائد عليها وثمنها في السوق أقل تقلباً ومن ثم يكون قابلاً للتوقع ومظنّة الاستقرار، ومنها ان الصكوك ليست دائمة دوام الشركة المصدرة لها كما هو حال الأسهم بل إن لها أجلاً يجري تصفيتها فيه بالطرق المنصوص عليها في نشرة الإصدار، ومنها أن حامل السهم له عند التصفية نصيبه من أصول الشركة عند تصفيتها (وتسديد ما عليها من ديون) قل أو كثر، أما الصكوك فإنها مصممة بحيث تمكن حملتها من استرداد رأسمالهم أو قريباً منه عند انتهاء مدتها بصرف النظر عن قيمة أصول المصدر للصكوك أو قدرته على سداد ديونه للآخرين.

3-3 الصكوك وسندات الدين التقليدية

سندات الدين التقليدية أوراق مالية قابلة للتداول لتوثيق قرض بفائدة، حامل الورقة هو المقرض ومصدرها هو المقترض، وهي تصدر عن الشركات والحكومات والبنوك ويكون رأس المال (القيمة الاسمية) والفائدة مضمونة على المصدر، فالعلاقة بين الحامل والمصدر علاقة دائن بمدين.

وقد صدر عن المجمع الفقهي الإسلامي الدولي في دورة مؤتمره السادس (شعبان 1410هـ مارس 1990) قرار يتعلق بسندات الدين الربوية ورد فيه تعريف السند بأنه: "شهادة يلتزم المصدر بموجبها ان يدفع لحاملها القيمة الاسمية عند الاستحقاق مع دفع فائدة متفق عليها منسوبة إلى القيمة الاسمية للسند أو ترتيب نفع مشروط سواء أكان جوائز توزع بالقرعة أم مبلغاً مقطوعاً أم خصماً"[22]، ثم قال بعدم جوازها.

وكثيراً ما غلط الكتاب فوضعوا الصكوك بأنها سندات إسلامية.

تختلف الصكوك الإسلامية عن السندات من نواحٍ:

- ان قيمتها الاسمية ليست مضمونة على المصدر ومن ثم لا تكون ديناً في ذمة المصدر.
- ما يدفع على الصكوك ليس فائدة مرتبة على القيمة الاسمية وإنما هي ربح مصدره النشاط الذي استخدمت فيه أموال حملة الصكوك. أو الإيراد المتولد من الأصول التي يملكونها بموجب الصكوك.

ولعل الخلط بين الصكوك الإسلامية والسندات الربوية راجع إلى ما بينهما من شبه من ناحية أن كليهما يصدر بقيمة اسمية وأن للصكوك عائداً متوقعاً مرتبطاً بتلك القيمة الاسمية وأن هيكل الإصدار يتضمن ترتيبات تقلل مخاطر التقلبات في ثمن الصك وتؤدي إلى استقرار المبلغ الذي يمكن لحامل الصك أن يسترده في نهاية مدته. ولكن يبقى بينهما الفرق الجوهري وهو أن السندات ديون ربوية والقروض وثائق ملكية لأصل مولد لعائد أو استثمار مدر لربح.

3-4 معنى التصكيك

عملية إصدار الصكوك تسمى التصكيك [23]وكذلك تسمى التوريق والتسنيد وهي جميعها بمعنى واحد، فالتصكيك النسبة فيه إلى الصكوك وهو ما ينتج عن العملية المذكورة، والتوريق إلى الأوراق المالية والتسنيد إلى السندات. والغالب في المصرفية الإسلامية استخدام لفظ "التصكيك" ولا مشاحة في الاصطلاح.

عندما تصدر الشركة (أو الحكومة) سندات دين تقليدية تقترض من خلالها من الجمهور فإن هذه العملية لا تسمى التسنيد (ولا التصكيك أو التوريق). فهذا الاسم إنما يطلق على عملية تحويل أصول موجودة إلى صكوك.

وبالنسبة للمعاملات التقليدية يقصد بالأصول الديون القائمة في الذمم، فالبنك الذي أقرض عملاءه لشراء المنازل يمكن ان يجمع ديونهم في وعاء ويصدر مقابلها أوراقاً مالية (تسمى مثلاً CDO) يشتريها المستثمرون وكذا الشركات المصدرة لبطاقات الائتمان يمكن أن تجمع ديون حملة البطاقات في وعاء ثم تبيعها على صفة سندات قابلة للتداول ...الخ.

أما في المعاملات الإسلامية فالتصكيك يتضمن تحويل أصول حقيقية (لا ديون قائمة في الذمم) إلى أوراق مالية قابلة للتداول مثل العقارات والطائرات والسيارات المؤجرة ...الخ، وذلك عن طريق الشراء مباشرة من المالك الأول (مولد الأصول) أو عن طريق استخدام الأموال التي جرى جمعها من إصدار الصكوك في شراء أصول جديدة لغرض المتاجرة أو التأجير ...الخ.

يمكن القول إذن ان التصكيك يقصد به إصدار أوراق مالية قابلة للتداول تستند إلى وعاء يتضمن أصولاً تتحول ملكيتها (بالبيع) من مالكها الأول (مولد الأصول) إلى شركة ذات غرض خاص تسمى مصدر الصكوك تشتري تلك الأصول بقيمة نقدية. وتدفع الثمن للبائع من حصيلة الصكوك الصادرة عنها.

هذه هي الصورة العامة لعملية التصكيك فإذا كانت تقليدية (أي إصدار سندات) فإن محلها يكون دائماً وأبداً الديون، أما عمليات التصكيك في المصرفية الإسلامية فتكون مما يجوز بيعه وشراؤه كما سيأتي شرحه مفصلاً.

الخاتمة :

ما يمكن استنتاجه من خلال الأحداث التي نراها في الواقع الاقتصادي هو أن الجزائر لم تتخلص من التبعية للريع النفطي، ولن تستطيع ذلك لأن كل الحكومات المتعاقبة على الدولة الجزائرية لم تتخذ قرارات صارمة تحد من استنزاف إيرادات المحروقات، فهذه الإيرادات تساعد السلطة على حل كل المشاكل الاقتصادية والسياسية وخاصة الاجتماعية، وبالتالي إن لم تنتهج الجزائر أساليب أخرى لتمويل ميزان المدفاعات ستبقى تسير بنفس هذه الوتيرة إلى غاية انتهاء الريع النفطي وهناك ستحدث كارثة اقتصادية نظرا لعدم وجود اقتصاد منتج.

ومن خلال هذه الدراسة حاولنا تسليط الضوء على عدة استثمارات التي من شأن الجزائر انتهاجها للخروج من الاقتصاد الريعي والحد من الوقوع في أزمات كأزمة 1989التي هدمت الاقتصاد الوطني وهذه المناهج تتمثل في المقترحات التالية:

- تثمين وتنويع أنشطة التصدير الصناعي والزراعي (الحيواني والسمكي والنباتي) كبدائل قوية خارج قطاع الريع، عن طريق رفع كم وكيف المنتجات، للتمكن من التصدي والصمود أمام هجمات المؤسسات الأجنبية (الأوروبية، الآسيوية، الأمريكية)، بحيث ترتكز على جعل إنتاجية المؤسسة الجزائرية بمثابة النواة الصلبة والدينامو المحوري لتحقيق معدل نمو اقتصادي يتراوح بين 8 إلى 10% وتأخذ على عاتقها مسؤولية إنعاش الأداء التصديري للقطاع خارج المحروقات، لوجود علاقة تمفصليه بين المؤسسة الاقتصادية والنشاط التصديري، فالضرورة تقتضي ضمان توجيه الموارد المتاحة لعصرنة وتأهيل المؤســسة كعامل حيوي لإنتاج القيمة المضافة ومكان مناسب لتوليد فائض القيمة ؛
- إنشاء خلايا متابعة وأنظمة يقظة فعّالة تراقب تطورات الأوضاع الاقتصادية في الأسواق التي تسجل مبادلات تجارية ومعاملات مالية هائلة مع الجزائر كالولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوروبي خصوصا إسبانيا وإيطاليا وفرنسا والبرتغال. حيث تكون بمثابة الشبكات التي تقوم بتجميع المعلومات لصناع القرار لتسطير مخططات المواجهة ورسم سيناريوهات المقاومة لإفرازات الأزمات وارتدادات التقلبات المرتقبة وغير المرتقبة الحادثة في البورصات العالمية، حيث يجعل الجزائر في منأى ومأمن من المخاوف والهواجس التي تزعزع استقرار الدول ؛
- التصدي لظواهر الفساد ومكافحة المفسدين بعزيمة متوقدة تحذو الحكومة، على خلفية أن الاستثمار المثمر يتطلب محيط إداري نزيه وغير ملوث بالفساد، بإرساء قواعد ديناميكية متينة وصلبة لمبادئ الحوكمة الرشيدة (المساءلة، الائتمان، الإفصاح) في دواليب ومفاصل السلطة، وتشديد الدور الرقابي لغرفتي البرلمان عبر فحصه للقوانين وتمكينه من تشكيل لجان لتقصّي الحقائق على إثر فضائح التلاعب بالمال العام. هذا إضافة إلى تعزيز استقلال القضاء وتمكينه من القيام بدوره كاملاً في التحقيق ومتابعة المتورّطين، وإخضاع حركة الأموال لمراقبة قوية، زيادة على إعطاء دور أكثر فاعلية للمنظمات النقابية والأوديت الداخلي ومجلس الإدارة في الشركات الكبرى، مع ضرورة غرس وترسيخ الوازع الديني المنبثق من روح رسالة الشريعة الإسلامية التي تحوي في ثناياها القيم المثلى والأخلاق الفاضلة والآداب السامية، من خلال تطعيم مواد الدستور وتخصيب النصوص التشريعية والأطر القانونية بذلك.
- اتباع أسلوب المالية الإسلامية الأكثر نجاحا في الدول المطبقة لهذا الأسلوب، فبعد النتائج التي حققتها الصيرفة الإسلامية ونظام الصكوك والتأمين التكافلي في العديد من الدول ، أصبحت دول غير إسلامية تحذو حذوها باعتبار النتائج وكذا عدم تأثرها بالأزمات المختلفة التي كادت أن تسبب ركودا اقتصاديا عالميا.

- **الهوامش:**

[1] محمود كامل ، **السياحة الحديثة حلما وتطبيقا** ، الهيئة المصرفية للكتاب ، مصر، 1975،ص:16.
[2] بوعقلين بديعة ، **الاستثمارات السياحية واشكالية تسويق المنتج السياحي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه ،جامعة الجزائر، 2006،ص:47.
[3] يحي سعيدي، سليم العمراوي، **مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 36، 2013، ص 101.
[4] هواري معراج، محمد سليمان جردات، **السياحة و اثرها على التنمية الاقتصادية العالمية –حالة الاقتصاد الجزائري-**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد1، 2004،ص 22.
[5] يحي سعيدي، سليم العمراوي، مرجع سابق، ص 102.
[6] عبد الرزاق حميدي، امال ريحاني، **القطاع السياحي كمدخل لتطوير التنمية بالجزائر**، الملتقى الوطني الرابع حول القطاع الخاص و دوره في التنمية السياحية، جامعة بويرة، المنعقد يومي27-28 سبتمبر 2015، ص 8.
[7]حميدة بوعموشة، **دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011-2012، ص 40.
[8]محمد صالح التركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**،مكتبةالجامعة،الشارقة،2010،ص281.
[9]محمد غردي ،**القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص التحليل الاقتصادي ،جامعة الجزائر -3-، 2012،صص 11-13.
[10]ياسين مكيو ،**تعثر مفاوضات التجارة العالمية وانعكاساتها على تطور المبادلات التجارية الدولية في القطاع الزراعي (دراسة حالة بعض البلدان الناشئة: الهندوالبرازيل)**،أطروحةدكتوراهفيالعلومالتجارية،تخصصتجارةدولية،جامعةبسكرة، 2015-2016،ص 12.
11 -اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، "التقرير الوطني حول الصناعة والاقتصاد الاخضر الجزائر2014". متوفر على الموقع: يوم 15-2015/04.
[12] محمد زوزي، تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية الجزائرية (دراسة حالة ولاية غرداية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2009-2010 ص 15.
[13] سامي أبو ظريفة، المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي ودوره وزارة الاقصاد الوطني في دعم المنتج الوطني، ص 6
[14] سامي أبو ظريفة، مرجع سابق ذكره، ص 7
[15] نوري منير، بارك نعيمة، بوثلجة عائشة، مراجعة عمليات ادارة المخاطر وأهميتها في البنوك الاسلامية، الواقع والمأمون، جامعة حسيبة بن بوعلي(الشلف)، ص 4
[16] نوري منير، بارك نعيمة، بوثلجة عائشة، مرجع سابق ذكره ص 5
[17] نوري منير، بارك نعيمة، بوثلجة عائشة، مرجع سابق ذكره ص 5
[18] أحمد ملحم، صالح أحمد بدار، كتب التأمين، مشورات الاتحاد العالمي للتأمين التبادلي التعاوني (IGMIF) ص
[19] أحمد ملحم، صالح أحمد بدار، ص
[20] محمد علي القري بن عيد، الصكوك الاسلامية (التوريق) وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها، الدورة التاسعة عشرة لمنظمة المؤتمر الاسلامي، جامعة الملك عبد العزيز بجدة، ص 2
[21] محمد علي القري بن عيد، المرجع سابق ذكره، الصفحة نفسها.
[22] - قرار المجمع قرار رقم: 60 (6/11)[1] بشأن السندات، إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنعقد في دورة مؤتمره السادس بجدة في المملكة العربية السعودية من 17-23 شعبان 1410 الموافق 14 – 20 آذار (مارس) 1990م،

بعد اطلاعه على الأبحاث والتوصيات والنتائج المقدمة في ندوة "الأسواق المالية" المنعقدة في الرباط 20-24 ربيع الثاني 1410هـ الموافق 20 – 24 تشرين أول (أكتوبر) 1989م بالتعاون بين هذا المجمع والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بالبنك الإسلامي للتنمية، وباستضافة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية،

وبعد الاطلاع على أن السند شهادة يلتزم المصدر بموجبها أن يدفع لحاملها القيمة الاسمية عند الاستحقاق، مع دفع فائدة متفق عليها منسوبة إلى القيمة الاسمية للسند، أو ترتيب نفع مشروط سواء أكان جوائز توزع بالقرعة أم مبلغاً مقطوعاً أم حسماً،

قرر ما يلي:

أولاً: إن السندات التي تمثل التزاماً بدفع مبلغها مع فائدة منسوبة إليه أو نفع مشروط محرمة شرعاً من حيث الإصدار أو الشراء أو التداول، لأنها قروض ربوية سواء أكانت الجهة المصدرة لها خاصة أو عامة ترتبط بالدولة. ولا أثر لتسميتها شهادات أو صكوكاً استثمارية أو ادخارية أو تسمية الفائدة الربوية الملتزم بها ربحاً أو ريعاً أو عمولة أو عائداً.

ثانياً: تحرم أيضاً السندات ذات الكوبون الصفري باعتبارها قروضاً يجري بيعها بأقل من قيمتها الاسمية، ويستفيد أصحابها من الفروق باعتبارها حسماً لهذه السندات.

ثالثاً: كما تحرم أيضاً السندات ذات الجوائز باعتبارها قروضاً اشترط فيها نفع أو زيادة بالنسبة لمجموع المقرضين، أو لبعضهم لا على التعيين، فضلاً عن شبهة القمار.

رابعاً: من البدائل للسندات المحرمة – إصداراً أو شراءً أو تداولاً – السندات أو الصكوك القائمة على أساس المضاربة لمشروع أو نشاط استثماري معين، بحيث لا يكون لمالكيها فائدة أو نفع مقطوع، وإنما تكون لهم نسبة من ربح هذا المشروع بقدر ما يملكون من هذه السندات أو الصكوك ولا ينالون هذا الربح إلاّ إذا تحقق فعلاً. ويمكن الاستفادة في هذا من الصيغة التي تم اعتمادها بالقرار رقم 30(4/5) لهذا المجمع بشأن سندات المقارضة[2]. والله أعلم ؛

[23] محمد علي القري بن عيد، المرجع سابق ذكره، ص 3.